استجابة أوروبا لأزمة اللاجئين السوريين

د. عبد الملك بلغربي – جامعة الجزائر –3

مقدمة

يبدو أن قطار الربيع العربي والذي انطلق من تونس مرورا بعديد من الدول العربية في صورة مصر وليبيا والبحرين واليمن والأن هو متوقف في سوريا منذ سنوات، كانت له تداعيات متباينة على كل دولة مستها رياحه، هذا ولا يختف اثنان في كون الأزمة السورية تبقى واحدة من أكثر الأزمات تعقيدا ، فها هي تدخل عامها الخامس دون أن تلوح لها نهاية في الأفق. فأثار الأزمة كبيرة، فالكثير من السوريين لقوا حتفهم منذ بداية الصراع، كما أجبر نصف السكان على الرحيل من بيوتهم بما فيهم حوالي 4 مليون لاجئ إلى العديد من البلدان في صورة لبنان والأردن وتركيا ومصر وبلدان شمال افريقيا وأخيرا أوروبا كملاذ أخير لهؤلاء اللاجئين هروبا من قسوة الحرب. هذا وإذا كانت الدول العربية والاسلامية المجاورة لسوريا قد حاولت التعاطي مع أزمة اللاجئين السوريين بما تستطيع بالرغم من أن معظمها يعاني من مشاكل اقتصادية، وديمغرافية، واجتماعية، وسياسية. إلا أن هذه الدول قررت فتح حدودها لاستقبال اللاجئين بل أن بعض هذه الدول لم يوقع أصلا على اتفاقية جنيف لشؤون اللاجئين، إلا أن قرارتها كانت إنسانية لجهة الالتزام ببنود الاتفاقية المذكورة. فإذا كان هذا هو حال الدول العربية والاسلامية في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، فإن أوروبا والتي تتشدق بمبادئ حقوق الانسان والديمقراطية والتي تعرف معظم بلداها أوضاع سياسية مستقرة، وأوضاع واقتصادية متطورة، واجتماعية راقية،كانت غائبة ولم يسمع لها صوت من أزمة اللاجئين السوريين وكأن الأمر لا يعنيها، بل إنها لم تتحرك إلا بعدما باتت تدق أبوابها أمواج اللاجئين الهاربين من ويلات الحرب في سوريا، الشيء الذي يجعلنا نطرح التساؤل التالي : كيف كانت الاستجابة الأوربية مع أزمة اللاجئين السوريين؟

أولا : مدخل مفاهيمي للدراسة:

❖ اللاجئون وحقوق الانسان:

جاء في المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 بأنه (لا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة) ،وصرحت المادة 14 من ذات الإعلان بأن 1 –لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.

لذا يتبين أنه يتعين على الدول أو الحكومات أن تحترم مواطنيها كافة وأن تعاملهم بالحسنى وبما يحفظ لهم كرامتهم كآدميين وألا تعرضهم للقبض عليهم أو الاعتقال أو العقوبات او المعاملات القاسية أو الوحشية، الأمر الذي يعبر عن انتهاك خطير لحرياتهم ولحقهم في العيش بحرية وكرامة لا سيما داخل بلدهم[1].

ولا يمكن القول بأن الإنسان الذي يضطهد داخل بلده وتنتهك حقوقه بصوره صارخة كما يحصل في سوريا من قتل عمد وتعذيب ممنهج واستباحة للمدن لا يكون له الحق –عندما يعجز تماماً – في أن يبحث عن ملجأ آمن يأمن فيه على حياته وحياة أسرته ويصون فيه كرامته، وبما أن الأخيرتين انتهكتا وبشكل صارخ من قبل الحكومة السورية وهذا هو عينه ما قررته المادة 14 وفق البند الأول من الإعلان العالمي المشار لها أعلاه، والتي تبين وبكل وضوح إن اللجوء الإنساني هو حق لكل شخص طبيعي تعرض للاضطهاد داخل سوريا أو داخل دولة أخرى كان مقيماً فيها، في أن يلتمس لنفسه ملجأ آمناً.

إن اللجوء الإنساني يعني الحالة القانونية التي تنشأ تبعا لهجرة أعداد كبيرة من مواطني دولة معينة ولجوئها باتجاه دولة او دول مجاورة لدولتهم أو بلدان أخرى غير مجاورة، وذلك نتيجة الأخطار المحدقة بهم في بلدهم بسبب الانتهاك الخطير لحقوقهم ولحرياتهم العامة التي تقع إما من قبل النظام الحاكم(لسبب أو لآخر)أو بسبب جماعات مسلحة، وهذا ما يحصل في سوريا بكافة معطياته وأبعاده الخطيرة على المواطن السوري، بذلك ينشا عنه وضع إنساني صعب جداً وخطير يستلزم إعمال قواعد القانون الدولي الإنساني ذات العلاقة وتحديداً اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين والبرتوكول الخاص لعام 1967 الملحق بها، وتمتع هؤلاء اللاجئين بموجبها يوصف اللاجئين الإنسانين، الأمر الذي يحتم حمايتهم وصيانة كرامتهم وتوفير الملجأ الآمن لهم، ريثما تستقر أوضاع سوريا ويتم إعادتهم إليها بأمان وسلام.

1. تعريف اللجوء أو اللاجئ :

إن تعريف اللاجئ الإنساني هو ذلك التعريف الذي أوردته الفقرة ألف/ 2من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وذلك لاحتوائها على أربعة شروط يمكن من خلالها تحديد من هو اللاجئ وهي:

1-يجب أن يكون في حالة خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد.

2-إن الاضطهاد، موضع البحث، يجب أن يكون قائماً بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته او انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

[1] – تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في(لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)، ناصر الغزالي، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع حركة شباب 17 نيسان للتغيير الديمقراطي، 2012، ص ص، 29- 30.

3-يجب ان يكون خارج البلد التي يحمل جنسيته، في حالة عديمي الجنسية خارج البلد الذي يحمل جنسيته السابقة.

4-يجب أن لا يستطيع أو لا يرغب في الحصول على حماية ذلك البلد ، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف في العودة إلى ذلك البلد، لذلك فاللاجئ :

هو كل من وجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة او بسبب آرائه السياسية، خارج البلد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد.

كذلك جاء تعريف مصطلح "اللاجئ" في اتفاقية **منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا عام 1969 في مادتها الأولى**[1] :

أ- إن لفظ (لا جيء) بمقتضى هذه الاتفاقية " يعني كل شخص يتواجد خارج بلاده خوفاً من الاضطهاد بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو بسبب عضوية مجموعة اجتماعية معينة، أو بسبب الرأي السياسي، ويكون غير قادر أو – بسبب مثل هذا الخوف – غير راغب في الاستفادة من حماية تلك الدولة. أو من يكون غير قادر – بسبب عدم حمله لجنسية، وكونه خارج دولة إقامته المعتادة السابقة كنتيجة لمثل هذه الأحداث-أن يعود إليها.

ب- ينطبق كذلك مصطلح "لاجئ" على كل شخص يجبر على ترك محل إقامته المعتادة بسبب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو أحداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسيته من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته.

ج- في حالة الشخص الذي يحمل عدة جنسيات – يعني مصطلح "الدولة التي يكون مواطناً لها" أي من الدول التي يكون مواطناً لها، ولا يعتبر الشخص مفتقراً لحماية الدولة التي هو مواطن لها إذا لم يستفد – دون أي سبب وجيه قائم على الخوف – من حماية إحدى الدول التي هو مواطن لها.

2- حقوق اللاجئ :

[1]- اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا عام 1969، على الرابط : http://www.mhrye.org

بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة والصكوك الإقليمية، ثمة معاهدات أخرى توفر الحماية لطائفة من الحقوق الإنسانية للاجئين وطالبي اللجوء. ومع أنه ثمة حالات يكون فيها النطاق الكامل لحقوق معينة مقتصراً بشكل صريح على المواطنين، فإن هذه الحالات تمثل الاستثناء وليس القاعدة. وهكذا، فإنه يحق للاجئين وطالبي اللجوء التمتع بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من قبيل الحق في الحياة وفي عدم التعرض للتعذيب وإساءة المعاملة وفي الحرية، والحق في حرية التنقل والتعبير والتجمع السلمي والاشتراك في الجمعيات وفي المساواة أمام القانون، والحق في الحصول على جنسيه. وتتضمن المادة25 استثناءً يقتصر على المواطنين، إذ تنص على الحق في المشاركة في الشؤون العامة وفي التصويت والانتخاب وفرصة تقلد الوظائف العامة.

وبالمثل، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يوفر الحماية لحق اللاجئين وطالبي اللجوء في الحصول على شروط عمل عادلة وتفضيلية وفي تشكيل نقابات عمالية وفي الضمان الاجتماعي وفي تحقيق مستوى معيشي كاف والحصول على التعليم.وتجيز المادة 2 من العهد الدولي للبلدان النامية أن تقرر، مع إيلاء المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان ولاقتصادها القومي، إلى أي مدى ستضمن الحقوق الاقتصادية المعترف بها في هذا العهد لغير المواطنين". بيد أن هذا التحديد يجب أن يُفسَّر بشكل مقيِّد، نظراً لأنه يمثل استثناء لضمانات حقوق الإنسان. وعلاوةً على ذلك فإن لجنة الأمم المتحدة المسؤولة عن تفسير العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أوضحت أن الحقوق الواردة في العهد الدولي تنطبق على جميع الأشخاص، بمن فيهم غير المواطنين، كاللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية والعمال المهاجرين وضحايا عمليات الاتجار بالبشر الدولية، بغض النظر عن الصفة القانونية والوثائق الثبوتية".

كما تحظى حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء بحماية معاهدات أخرى، من بينها اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتُعتبر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري معاهدة مميزة في ضمان تمتع اللاجئين وطالبي اللجوء بنطاق واسع من الحقوق بموجب المادة الخامسة[1] .

المفاهيم المساوقة لمصطلح اللجوء.

1- الهجرة غير الشرعية : تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية ، الهجرة غير الشرعية ، الهجرة غير القانونية ، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه

[1] - نضرة عامة على حقوق اللاجئين "اللاجئون ومبدأ عدم الإعادة القصرية "، شريف السيد علي، مجلة موارد، عدد 21، شتاء 2014، ص ص 7-8.

الظاهرة والتي تعني" **انتقال فرد أو جماعة** من مكان إلى آخر **بطرق سرية** مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا " أما المصطلح المتداول فهو " **الحرڤة** "ومعناه" حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال"[2] .

وتعتبرها **المفوضية الأوروبية** بأنها ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول ثلاث :يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات ،وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد[3].

ونظرا لوضع المهاجر السري فإنه يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين منهم:

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.
- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطرق قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية كبعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة[4].

عموما يمكن تعريف **الهجرة غير الشرعية** على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة[5].

✓ **العلاقة بين اللجوء والهجرة غير الشرعية :**

اختلف السياسيون والإعلاميون في وصف طالبي الأمان والاستقرار: هل هم مهاجرون أم لاجئون؟

غير أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكدت أن هناك فرقا مهما بين المصطلحين، وبينت في موقعها على الإنترنت أن اللاجئين أشخاص تركوا بلدانهم خوفا على حياتهم وحريتهم من الصراع المسلح أو الاضطهاد والقمع بعدما وجدوا أنفسهم –في الغالب– في وضع خطر وظروف لا تُحتمل دفعتهم إلى عبور الحدود الوطنية بحثا عن الأمان في الدول المجاورة، وعلى هذا الأساس يتم الاعتراف بهم دوليا

---

[2] - "**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي** . " عبد النور ناجي ، في ملتقى قسنطينة ، 2008 ، ص119.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - **الهجرة غير المشروعة والجريمة** عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الرياض:جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، 2008 ، ص 18.

[5] - **الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:أسبابها ،تداعياتها، سبل مواجهتها**. هشام بشير، السياسة الدولية ،عدد 179 جانفي 2010 ، ص170 .

بوصفهم لاجئين من حقهم الحصول على المساعدة من الدول والمفوضية ومنظمات أخرى؛ لأن عودتهم إلى أوطانهم خطيرة جدا ويحتاجون إلى ملاذ آمن، وحرمانهم من اللجوء يعرضهم لعواقب مميتة[6] .

وكانت اتفاقية عام 1951 قد عرفت اللاجئ وحددت الحقوق الأساسية التي يتعين على الدول ضمانها للاجئين، ومن أهم المبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي منع طرد اللاجئ أو إعادته إلى أوضاع تهدد حياته وحريته. وتشمل حقوق اللاجئين حمايتهم من العودة للمخاطر التي فروا منها، ووجوب استفادتهم من إجراءات اللجوء العادلة والفعالة، واحترام حقوقهم الإنسانية الأساسية، ومنها العيش بكرامة، ومساعدتهم على إيجاد حلول طويل الأمد. وتتحمل الدول مسؤوليات تجاه اللاجئين على أراضيها أو على حدودها، وتساعدها في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أما المهاجرون فيختلف وضعهم عن اللاجئين، لأنهم أشخاص غادروا بلدانهم اختيارا لا اضطرارا، بهدف إيجاد فرص عمل وتعليم أفضل وتحسين مستواهم المعيشي، أو جمع شمل الأسرة، وبإمكانهم –على عكس اللاجئين– العودة إلى وطنهم دون مشاكل أو مخاطر، والدول غير ملزمة بتقديم المساعدة لهم، ولا يحق لهم المطالبة بها، وهذا فارق جوهري. وأي خلط بين اللاجئين والمهاجرين يسبب مشاكل وعواقب وخيمة على حياة اللاجئين وسلامتهم، وغالبا يتم الخلط لأسباب سياسية تسعى للتملص من المسؤولية القانونية في توفير الحماية المطلوبة للاجئين ومساندتهم في محنتهم[7] .

من جهة أخرى فإنه رغم مرور أكثر من نصف قرن منذ إقرار اتفاقية **1951** ، إلا أن وضع اللاجئين ما يزال يواجه تحديات عديدة تتمثل في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والمشكلات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام نظام اللجوء، وزيادة تكلفة اللجوء ونمو معدلات تهريب الأشخاص و الاتجار بهم وارتباط ذلك بالجريمة . ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدين أو اللون السياسي، ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بهما في المقام الأول مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

ولقد شهدت العقود الأخيرة، تراجعاً في فرص الهجرة الدولية القانونية ما جعل غير اللاجئين يحاولون دخول الدول عن طريق باب اللجوء خاصة عندما يكون هذا الباب هو الباب الوحيد المشرع لدخول الدول والبقاء فيها، ولهذا فإن الحكومات تطالب بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة

---

[6] - الجزيرة نت ، اللاجئون وأوروبا.. "أزمة القوانين وجبهة الرفض"، لاجئون أم مهاجرون؟ على الرابط :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/9/15/.

7 – المرجع نفسه.

بالقدر الذي يتسق وولاية المفوضية بغية إسباغ الحماية الدولية على من يستحقها ، وفي الوقت نفسه ينبغي للحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات أخرى غير استخدام بوابة اللجوء، حتى لا يقع راغبي الهجرة في قبضة المتاجرين بالبشر وعصابات التهريب البشري[8] .

ويلاحظ أن الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية قد تمنع بعض اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية ،لأن معسكرات اللاجئين تضم أشخاصا ليسوا بحاجة لتلك الحماية لهذا السبب تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية يجب أن لا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي الدول الأخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا أساس لها من الصحة والتي تقدم من قبل بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء[9].

من ناحية أخرى، تجاوز دستور المنظمة الدولية للهجرة هذا الإشكال الخاص بالتمييز بين الهجرة واللجوء، عندما نص على أن الهجرة الدولية تعني أيضا بالإضافة إلى هجرة اليد العاملة، هجرة اللاجئين والأشخاص المنتقلين والأشخاص الآخرين المرغمين على مغادرة بلدهم والذين هم في حاجة إلى خدمات دولية للهجرة.

2- النزوح : صدرت المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي في العام 1997والتي عرفت النازح داخليا كالتالي: " يقصد بالمشردين داخليا الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أُكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولاسيما نتيجة أو سعيا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة"[10] .

وعلى الرغم من أن هذه المبادئ لم تصل إلى مصاف الاتفاقية إلا أنها بمضمونها وسياقها لا تأتي من فراغ، بل تقوم بالأساس على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بما ينطبق على النازحين داخليا ومن هنا تكتسب قوتها.

✓ العلاقة بين النزوح واللجوء :

---

[8] - **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **مرجع سابق** .ص21.

[9] - **الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات**، غالية بن زيوش، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص .15-16.

[10] - النازحون داخليا أية حماية ؟ : " اللاجئون والأشخاص النازحون داخليا بين حقوق الانسان والواقع"، باليغ تيسكلان وعدنان نسيم ، مجلة موارد، مرجع سابق، ص 11 .

تعرف المنظمات الحكومية الدولية والمواثيق الدولية المختصة " اللاجئ " بالشخص الذي عبر الحدود الدولية لبلاده بينما النازح من اضطر لمغادرة مكان إقامته باقيا داخل حدود بلده.

كون المرء نازحاً داخلياً لا يعطيه صبغة قانونية على أساس النزوح، بينما اللاجئ يتمتع بوضع قانوني بصفته لاجئاً، أي أن "النازح الداخلي "مصطلح وصفي، وكلمة نزوح تدل على الحركة، والمرء لا يمكن أن "ينتفي نزوحه "إلا إذ انعكست حركته وارتد إلى موضعه الأصلي .وتقر المبادئ التوجيهية بالفجوة الجوهرية في قانون حقوق الإنسان بين كون المرء نازحاً داخليا وكونه لاجئا، ففي الباب الثاني تتحدث المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحماية من النزوح عن الحق في عدم النزوح" بصورة تعسفية "بينما تقر بأن بعض صور النزوح كما في حالة الصراعات والعنف المسلح على منوال ما يجري في سوريا تبررها " المصالح العامة الضرورية القاهرة "وتقر بضرورة اتخاذ الدولة" تدابير لتقليص النزوح وآثاره الضارة على أقل حد ممكن "ولا يستطيع المرء أن يستبدل كلمة" اللجوء "بالنزوح هنا، إذ أن قانون حقوق الإنسان لا يرى مبررا تحت أي ظرف من الظروف لتحويل أي شخص إلى لاجئ لأن الخطر الكامن وراء وضع اللجوء هو الاضطهاد وعدم توفر الحماية من التعرض للاضطهاد أما النازحون الداخليون فقد يتعرضون للنزوح للعديد من الاسباب التي لا تقتصر على الاضطهاد وحده[1].

فالنزوح الداخلي وضع قائم لا يضفي أي صفة قانونية، على العكس من حالة اللاجئين ولذلك فالمقارنة مع قانون اللجوء من شانها أن تحرم النازحين الداخليين من حقوقهم كمواطنين في بلدانهم، كما يجب مراعاة استمرار انطباق قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني حتى لو لم تعد هناك احتياجات خاصة متعلقة بالنزوح.فالنازحون الداخليون بوصفهم مواطنين في بلد معين لهم الحق في حرية الحركة والإقامة والعمل إلا أن واقع الأمر يتناقض ذلك بسبب طبيعة الأزمة السورية التي يتعرض لها النازح. [2]

3- التهريب البشري :

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها و معابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة .ويعني **تهريب المهاجرين** " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى

[1]- تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في(لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)، ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص 8.

[2]- المرجع نفسه، ص 9.

ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى[3]."

تقوم بالتهريب البشري عصابات تبحث عن الأرباح الطائلة مستغلة الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية، حيث أن عمليات تهريب المهاجرين و راغبي السفر بالطرق غير الشرعية أصبحت تشكل نوعا جديدا من أنواع الجريمة المنظمة التي اكتست أهمية خاصة في الآونة الأخيرة، حيث انتهزت مافيا" **التسفير** "الفرصة لممارسة الاتجار بالبشر .فحسب تقارير الأمم المتحدة، تحاول المنظمات الإجرامية تهريب مليون شخص سنويا بإجمالي أرباح نحو 4 مليارات دولار سنوياً[11].

وللتهريب البشري" **نشاط فردي** "و آخر" **مهني منظم**"، فالنوع الأول يقوم به شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة، أو الصعود في السفن البحرية والتجارية من دون علم إدارة و ملاحي السفن، معتمدين في ذلك على السباحة للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ .أما النوع الثاني من التهريب البشري فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة ، ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري.

وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض فيها المهاجرون أحيانا للغرق وسط البحر بسبب الأعداد الكبيرة التي تحملها القوارب التي تعرضهم للإرهاق والمرض، ويلعب المهربون دورا في الابتزاز والاستغلال للظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبوا اللجوء و الهجرة غير الشرعية .

فالتهريب البشري حسب مدير عام منظمة الهجرة العالمية" **برونسون ماكينلي**" هو انتهاك قوانين الهجرة في البلدان من جانب الضحية ومن يقومون بعملية التهريب .

4- مفهوم الدولة المضيفة :

الدولة المضيفة هي الدولة التي يقع على عاتقها بصفة أساسية مسؤولية حماية اللاجئين، وتعتبر البلدان الأطراف باتفاقية عام 1951والبرتوكول الموقع عام 1967 ملزمة بتنفيذ أحكامها فالمواد من 3 إلى11من

---

[3]- **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق. ص ص. 18- 19.

[11] - **الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:أسبابها ،تداعياتها، سبل مواجهتها**. هشام بشير، مرجع سابق، ص 171.

الاتفاقية تتضمن أحكاما تلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بعدم التمييز بين اللاجئين بسبب العرق أو الدين أو الموطن وأن تمنحهم على أراضيها رعاية لا تقل رعاية ما تمنحه لمواطنيها.

وتتصل المادة 12 على 16 بوضع قانون اللاجئين، والمواد 2 إلى 24 بحق اللاجئين في الاشتغال بالأعمال المدره للدخل، والمواد 2 إلى 24 برعاية اللاجئين فيما يتصل بمسألة الإسكان والتعلم العام، والإغاثة الحكومية وتشريعات العمل والضمان الاجتماعي، وتتناول المادة 25 توفير المساعدة الإدارية للاجئين والمادة 26 حريتهم في التنقل، أما المادة 27 و 28 فتعالجان على التوالي إصدار بطاقات هوية للاجئين ووثائق سفر لتمكنهم من السفر خارج بلد إقامتهم القانوني، وتتناول المادة 29 انطباع الأعباء الضريبة على اللاجئين والمادة 30 على حقهم في نقل أمتعتهم من أراضي الدولة المتعاقدة إلى بلد آخر قبلتهم للاستيطان فيه، وتتضمن المواد 31 إلى 33 أحكاما هامه تتصل بمسألة اللجوء.

ثانيا : تدفق اللاجئين السوريين على أوروبا والموقف الأوربي من ذلك .

❖ بداية تدفق اللاجئين السوريين على أوروبا

ولد في مارس 2011 حلم جديد عنوانه " الحرية لسوريا" ،سرعان، ما تلاشى هذا الحلم متحولاً إلى كابوس، وتشتت البوصلة، ليتشتت بذلك أكثر من أربعة ملايين سوري .وبهذا وجدت الصحف الغربية عنواناً جديداً للصفحة **الأولى** " أزمة اللاجئين السوريين" هذه الأخيرة باتت واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم منذ كوارث الحرب العالمية الثانية، إذ تجاوز عدد النازحين داخل الأراضي السورية ثمانية ملايين، وعدد اللاجئين بدول الجوار أربعة ملايين لاجئ يشكلون نحو سدس عدد السكان . ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد في ظل استمرار الاقتتال و العنف داخل سوريا. ويتوزع هؤلاء اللاجئون بين عدة دول؛ أهمها تركيا التي تضم أكبر عدد منهم بواقع 1,9 مليون لاجئ، ولبنان بواقع1,1 مليون، والأردن بواقع 629,2 ألف، والعراق بنحو 249,5 ألف، ومصر التي تضم نحو132,4 ألف إلى جانب دول أخرى[1] .

بدأ السوريون بالنزوح إلى البلدان المجاورة، حتى وإن وكان معظم هذه البلدان تعاني من مشاكل اقتصادية، وديمغرافية، واجتماعية، وسياسية. وعلى الرغم من أزماتها الداخلية، قررت هذه الدول فتح جميع الحدود لاستقبال اللاجئين، رغم ان بعضها لم يوقع على اتفاقية جنيف لشؤون اللاجئين، إلا أن قرارتها كانت إنسانية لجهة الالتزام ببنود الاتفاقية المذكورة. فعلى سبيل المثال، بلد بحجم لبنان والذي لا يتجاوز عدد

[1] – عدد اللاجئين السوريين وتوزيعهم على دول المنطقة وأوروبا، س ي إن إن، على الخريطة. على الرابط :
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/06/unhcr-syrian-refugees-eu

سكانه الـ 4.2 مليون لبناني، استضاف ما يقارب الـ 1.5 مليون لاجئ، أي ما يفوق ربع إجمالي السكان. وهذا أمر غير وارد في أي مكان آخر، حيث أثار القرار الإنساني هذا تحولاً لا رجعة فيه من حيث التوازن الاجتماعي الحسّاس في البلد. وقد خاضت الدول الأخرى المجاورة لسوريا المسار نفسه بكّلِ نخوة ورحابة صدر[2].

لذلك تركز التواجد السوري بشكل أساسي في دول الجوار وبعض الدول التي فتحت أبوابها لاستقبال اللاجئين، مثل بلدان شمال إفريقيا ومصر قبل الإطاحة بالرئيس محمد مرسي.

وها نحن نشهد اليوم الاضطراب الحاصل في قارة أوروبا الواسعة والغنية بسبب دخول بعض الآلاف من اللاجئين السوريين إلى أراضيها، إذ أضحت القارة الأوروبية أحد المقاصد صعبة المنال على اللاجئين السوريين، فقد أعلنت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن عدد من وصل منهم إلى أوروبا خلال الفترة الممتدة بين أفريل 2011 وأوت 2015يبلغ 441,25 ألف .وأكدت المفوضية أن هذه الأرقام تعتبر محدودة مقارنة بإجمالي عدد اللاجئين في دول الجوار؛ حيث لا تتجاوز نسبتهم 10% [12] ، لكنها أشارت لارتفاع وتيرة تدفق اللاجئين السوريين بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة من عمر الصراع.

ووفق بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ارتفع عدد اللاجئين السوريين إلى أوروبا خلال عام واحد (بين أوت 2014و أوت 2015) بواقع 286,1 ألف، بنسبة زيادة تصل إلى 184% ، ليصل عدد اللاجئين الإجمالي إلى 441,25 ألف مقابل 155.16 ألف لتقترب الزيادة من ضعفي عدد اللاجئين بالقارة منذ بداية الأزمة.

ومن الصعب الفصل بين تنامي الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين على أجندة السياسات الأوروبية وبين تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بشكل عام خلال 2015، إذ تشير إحصاءات وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون أمن الحدود الخارجية " Frontex " إلى وصول 630 ألف مهاجر غير شرعي إلى الدول الأوروبية خلال الشهور التسعة الأولى من سنة 2015 [13] وقد أثارت هذه الأزمة ردود فعل متنوعة داخل القارة الأوروبية، بين مرحب باللاجئين أو متحفظ أو رافض أو مهاجم.

---

[2]– أزمة اللاجئين السوريين: ما نشاهده بكل رعب ضمن نشرات الأخبار المسائية هو ما يشهده الشرق الأوسط يومياً على أرضه منذ سنوات، فريد بلحاج، مدير إدارة الشرق الأوسط في البنك الدولي، على الرابط :

http://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2015/09/15/op-ed-syrian-refugee-crisis

[12] - انظر :المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، على الرابط : http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php

[13] - 630 ألف مهاجر غير شرعي وصلوا أوروبا ..ولا حل للأزمة في الأفق، روسيا اليوم، على الرابط : https://arabic.rt.com/news/795903 :-ألف-مهاجر-شرعي-أوروبا .

ويضع الارتفاع الكبير في أعداد اللاجئين السوريين إلى أوروبا ومواقف القوى الأوروبية تجاهها علامات استفهام حول الأسباب الأخرى التي أدت إلى هذا التدفق، بخلاف الصراع الدائر على الأراضي السورية، وكذلك حول التباين في القوى الأوروبية وأسبابه، انتهاء بمحاولة بناء رؤية للتعامل مع الأزمة للحفاظ على كرامة الإنسان السوري.

اقتصرت الهجرة إلى أوروبا، في الفترة الأولى، على الأغنياء والميسورين، والناشطين المدنيين، وكذلك العاملين مع منظمات الإغاثة الدولية ومنظمات المجتمع المدني .وانضم السوريون المقيمون في أوروبا بهدف العمل، أو الدراسة، إلى هؤلاء، فحصلوا على وثائق لجوء رسمية، وأ دُرجوا ضمن لوائح اللاجئين السوريين في أوروبا، في حين استقرت أغلبية اللاجئين في دول الجوار (تركيا، والأردن، ولبنان) في انتظار حل ينهي الأزمة، ويسمح بعودتهم إلى بلادهم .كما جذبت مصر، في عهد الرئيس السابق محمد مرسي، عشرات آلاف السوريين من أبناء الطبقة الوسطى، نظراً إلى عدة أسباب؛ أبرزها مساواتهم بالمصريين في التعليم والصحة، وتسهيلات الإقامة، والسماح لهم بالعمل ونقل أنشطتهم التجارية والصناعية، وانخفاض تكلفة المعيشة في مصر مقارنة بدول جوار سوريا .لذلك، لم تكن أوروبا و جِهة رئيسة بالنسبة إلى اللاجئين السوريين . وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استقبلت دول الاتحاد الأوروبي، منذ اندلا ع الأزمة حتى نهاية عام 2013 ، نحو 50 ألف لاجئ سوري، وهو عدد محدود مقارنة بدول اللجوء المجاورة.[2]

ما لبث هذا العدد أن تضاعف في عام 2014 ؛ نتيجة لعوامل مختلفة، في صدارتها إخفاق مؤتمر جنيف2، وتراجع فرص الحل ، وارتفاع مستويات العنف، وانتشار القتال في معظم الأراضي السورية، والتضييق على اللاجئين السوريين في مصر ولبنان والأردن .كما ساهم توسع تنظيم الدولة في المناطق الخاضعة لنفوذ المعارضة المسلحة، وسيطرته على مساحات واسعة من سوريا، وكذلك هجومه على المناطق الكردية ، في زيادة عدد اللاجئين إلى أوروبا؛ إذ فضل آلاف السوريين من الأكراد من سكان منطقة عين العرب (كوباني) التوجه إلى ألمانيا مثلا ، لوجود جالية كردية كبيرة فيها، وعدم رغبتهم في العيش في مخيمات اللجوء التركية.وقد برزت ألمانيا نقطة جذب للمهاجرين الجدد ، نتيجة التسهيلات المقدمة من الحكومة الألمانية في ما يتعلق بالإقامة، ولمّ الشمل، والمعونة الاجتماعية، وكذلك تجاهلها " بصمة دبلن" التي تفرض على اللاجئ تقديم طلبه في أول دولة أوروبية يطأها، ما حفز سوريين كثيرين على اعتماد خيار

[3]– اللجوء إلى أوروبا وانعدام الأمل بحل الأزمة في سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط :
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/9/13/

اللجوء إليها .وقد أعلنت المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين أن عدد طلبات اللجوء المقدمة إلى دول الاتحاد الأوروبي من السوريين بلغ 210 آلاف طلب من جويلية 2014، إلى جويلية 2015 [1].

❖ أسباب تصاعد موجة اللجوء أخيراً إلى أوروبا

إن طول أمد الصراع السوري، بالإضافة لعدد من المتغيرات الإقليمية والدولية ساهمت في تطوير أهداف اللاجئين السوريين، فلم تتوقف فقط عند البحث عن مكان آمن بعيدا عن الصراع المشتعل في سوريا، وإنما إمتد للبحث عن حياة أفضل وتحسين مستويات المعيشة والخدمات التي يحصلون عليها، في ظل النقص الشديد في الاحتياجات الأساسية التي يحصلون عليها؛ ومن ثم ازدادت معدلات تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية.

ولعل ما يبرر الارتفاع الأخير في معدلات اللجوء نحو أوروبا مجموعة عوامل، أهمها:[2]

- تضاؤل فرص الحل :شهدت الساحة السورية تطورات مهمة في النصف الأول من عام 2015 ، فالانتصارات العسكرية التي حق قّتها المعارضة المسلحة استنزفت النظام، وأظهرت عجزه عن الدفاع عن مواقعه، ومناطق مؤيدّيه .ونتيجة لتوسع تنظيم الدولة في مناطق النظام، أيضا، عاد الحديث عن ضرورة الحل السياسي للأزمة السورية، وشرعت القوى الدولية والإقليمية في جهد دبلوماسي كبير، مثلّ بارقة أمل لحل الأزمة السورية، ولا سيما بعد تزايد الحديث عن تقارب سعودي – روسي؛ بهدف تجاوز خلافاتهما، ووضع بيان جنيف 1 موضع التنفيذ.

لكن تمسك موسكو ببقاء الأسد، وتنامي وتيرة الدعم العسكري المقدم له، بد دَّ اَ الآمال بقرب التوصلّ إلى حل ، ما دفع سوريين كثيرين باحثين عن استقرار دائم إلى ركوب البحر، بدلا من انتظار حل لا يبدو أنه سيأتي قريبا. ثم إن انسداد الأفق، وتوقع استمرار الأزمة سنوات عديدة ، فضلا عن حاجة سورية عقودا حتى تتمكن من تجاوز آثار الأزمة وإعادة الإعمار، دفع حتى ببعض السوريين المقيمين في دول الخليج العربية إلى طلب اللجوء إلى أوروبا، بحثا عن استقرار نهائي لهم ولأسرهم.

- ظروف اللجوء القاسية :ألحقت سنوات الحرب الطويلة الضرر بحياة ملايين السوريين ومصالحهم . كما استنزف اللجوء مقدراتهم ومدخراتهم، وأفقدهم فرص تحسين أوضاعهم الاقتصادية، أو تعليم أبنائهم .فدول اللجوء الرئيسة (ما عدا تركيا) تعاني مشكلات اقتصادية، واجتماعية، وتنتشر فيها

[1]- 630 ألف مهاجر غير شرعي وصلوا أوروبا ..ولا حل للأزمة في الأفق، روسيا اليوم، على الرابط :
https://arabic.rt.com/news/795903 :-ألف-مهاجر-شرعي-أوروبا -

[2]– المرجع نفسه.

البطالة، إضافة إلى غلاء المعيشة فيها .وجاء خفضْ الأمم المتحدة مساعداتها، ولا سيما في ما يتعلق بالصحة، ودعم التعليم، ليضاعف معاناتهم، ويعرضهم للعوز الشديد، ويهددّ مستقبل أبنائهم .وفي المقابل، شكلّ ترحيب ألمانيا التي أعلنت نيتها استقبال 800 ألف لاجئ خلال عام 2015حافز اً قويا دفع كثيرين من طالبي اللجوء السوريين إلى إعادة النظر في خططهم المستقبلية، وشد الرحال إلى أوروبا، هربًا من أوضاع اللجوء القاسية.

- اختلاف أوضاع تركيا :وفقا لإحصائية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، تحتض تركيا 1.8 مليون لاجئ سوري، أي نحو % 45 من إجمالي اللاجئين السوريين في الخارج المسجلين لدى الأمم المتحدة البالغ عددهم أكثر من 4 ملايين .وفي السنوات الأربع الماضية، كانت تركيا الوجهة المفضلة للاجئين والمهجرّين السوريين لأسباب عديدة؛ منها قربها الجغرافي، واقتصادها القوي، والحكومة الداعمة، وتوفر إمكان العودة، وسهولة التنقل من سورية وإليها .لكن الأوضاع تغيرت كثير اً خلال الأشهر الماضية، إذ شددت الحكومة التركية إجراءاتها الأمنية، وأغلقت حدودها أمام الخارجين من سورية، بسبب التهديدات الأمنية في ولايتها الجنوبية.

من جهة أخرى، أثارت نتائج الانتخابات البرلمانية، ودخول تركيا مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني قلق سوريين كثيرين، ودفعتهم إلى البحث عن بدائل، إذ يخشى هؤلاء إخفاق حزب العدالة والتنمية في الحصول على أغلبية في الانتخابات المبكرة المقبلة، تمكنه من تشكيل الحكومة منفرد اً، واضطراره إلى تقديم تنازلات لأحزاب معارضة تناصب اللاجئين السوريين العداء، وتدعو إلى ترحيلهم، وإلى التحالف مع بشار الأسد في مواجهة "الإرهاب" .

بناء على ذلك، أضحت السواحل التركية، بالنسبة إلى المهاجرين السوريين، نقطة انطلاق رئيسة في اتجاه الجزر اليونانية القريبة، خصوصا أن السلطات التركية أخذت تتوانى، في الآونة الأخيرة، في ملاحقة شبكات التهريب، وضبط مراكب المهاجرين، وكأن الأمر، في ما يبدو، توجهاً تركياًّ جديد اً لمعاقبة أوروبا، بتقاعسها في البحث عن حل للأزمة السورية، واكتفائها بموقف المتفرج على المعاناة الإنسانية، في ظل تحملّ دول الجوار، خصوصا تركيا، أعباء اللجوء.

هذا بالإضافة إلى التدخل الروسي في سوريا في ربيع عام 2015، إذ دفعت عمليات القصف المكثفة بما لا يقل عن 300 ألف سوري إلى مغادرة منازلهم في الأشهر الأربعة الماضية فقط من نفس السنة. ومن ثمة فإن التدخل الروسي في سوريا قد دفع بالكثيرين إلى التوجه نحو بلدان أكثر ملاءمة في أوروبا.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة لإعادة تشكيل خريطة توزع اللاجئين السوريين بين الدول المختلفة، وارتفاع وتيرة الهجرة إلى الدول الأوروبية .ويوضح الجدول التالي تطور خريطة اللاجئين خلال عام واحد(بين أوت 2014- و أوت 2015).

البلد	عدد اللاجئين حتى أوت 2014	عدد اللاجئين حتى أوت 2015
تركيا	1939	815
لبنان	1114	1140
الأردن	628.2	608
أوروبا	441.25	155.16
العراق	249.5	215
مصر	132.4	138.2

(الأرقام بالألف لاجئ – هذه البيانات مستمدة من بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتصريحات مسؤوليها)

هذا ولقد تعددت طرق اللاجئين إلى أوروبا، بين البر والبحر والجو، كما اختلفت نقاط انطلاقهم فمنهم من عبر البحر المتوسط اتجاه إيطاليا، ومنهم من شق طريقه إلى منطقة البلقان عبر تركيا والجزر اليونانية الواقعة في بحر إيجه واليونان ومقدونيا وصربيا، وهي الأغلبية، ليصلوا إلى المجر التي تعد البوابة لمنطقة شنغن المفتوحة الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي[1]. كما هو موضح في الخريطة رقم 1.

[1]- على أبواب أوروبا.. اللاجئون والعبور، الجزيرة نت، على الرابط : file:///C:/Users/HP/Desktop/%D9%87%D8%AC% .Madde I

خريطة توضح طرق الهجرة غرب البلقان عبر تركيا والجزر اليونانية الواقعة في بحر إيجه واليونان وصربيا ومقدونيا والتي تعتبر محطة عبور اللاجئين إلى أوروبا.

❖ الموقف الأوروبي من تدفق اللاجئين السوريين.

أثار تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية خلافات واسعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب رفض بعضها استقبال اللاجئين أو التحفظ على استقبال دول أخرى لهم، فقد أعلنت عدة دول، وعلى رأسها المجر و التشيك وبولندا وسلوفاكيا ورومانيا خطة الاتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين حصصًا بين دول الاتحاد .ومن الجدير بالذكر أن هذا الرفض نابع بشكل أساسي من الدول الأوروبية المعروفة ب "أوروبا الشرقية ".وتوجد عدة تفسيرات للموقف السلبي لهذه الدول نحو اللاجئين من بينها أن هذه الدول لا ترى أنها سبب في الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، كما أنها ليست أطراف مباشرة في تلك الصراعات بخلاف كونها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فلا يوجد مبرر أخلاقي لتتحمل أعباء استقبال اللاجئين، فضلا عن كونها مصدرًا للمهاجرين إلى أوروبا الغربية[1].

في المقابل، هناك تسامح ألماني–فرنسي–سويدي–هولندي في استقبال الفارين من الحرب في سوريا، وتتزعم ألمانيا هذا الاتجاه الثاني الرامي إلى احتواء المهاجرين ودمجهم في المجتمعات الأوروبية، لكن الاندفاع الألماني في هذا الاتجاه مقارنة بما كان عليه خلال السنوات الماضية أثار التساؤلات حول أسباب التحول في موقف ألمانيا.

وفضلا عن المبررات الخلاقة التي يتم تسويقها في هذا الصدد، توجد اعتبارات اقتصادية وديموغرافية تدعو ألمانيا للترحيب الحار بالمهاجرين غير الشرعيين بشكل عام وبينهم اللاجئون السياسيون بشكل خاص، وتتمثل تلك الاعتبارات في انخفاض معدل النمو السكاني في ألمانيا بشكل كبير، مقارنة بدول أخرى كالمملكة المتحدة، ويعود ذلك لنقص أعداد المواليد، لإحجام الشعب الألماني عن الإنجاب أكثر من مرة، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة كبار السن بين السكان والعجز في قوة العمل الألمانية ومن ثم الحاجة إلى الأجانب لتغطية الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل. وهذا ما أكد عليه رئيس اتحاد الصناعات الألمانية، " أولريش غريللو"، حين قال : « إنه إذا ما تمكنا من إدخال (اللاجئين) سريعاً في سوق العمل، فسنساعد اللاجئين ونساعد أنفسنا». وذلك أن ألمانيا، خلافاً لغيرها من الدول الأوروبية، ترحّب بذوي الكفاءات من المهاجرين؛ فهي تعاني كما سبق وذكرنا من نقص معدل الولادات (حتى أقل من اليابان) وشيخوخة التركيبة السكانية، وتتمتع بمعدّل بطالة منخفض نسبياً. وتتوقع مؤسسة «بروغنوس» نقصاً في

[1]– ألمانيا ونُذر "الهجرة السورية" الكبرى، روسيا اليوم، على الرابط : http://arabic.rt.com/news/793516

العاملين في جميع قطاعات الاقتصاد الألماني يُقَدّر بـ 1.8 مليون شخص في عام 2020، و3.9 ملايين على مشارف عام 2040، وذلك إذا لم تحصل تبدلات ديموغرافية. وكان حاكم البنك المركزي الفرنسي، "كريستيان نوابي"، قد عبّر عن رأي مشابه في اجتماع مجموعة العشرين في أنقرة، حيث اعتبر أن موجة اللجوء «عامل يؤثر على الثقة والمناخ الاقتصادي وربما على الماليات العامة» في المدى المباشر، إلا أنها يمكن أن «تشكل على الأمد المتوسط عامل تعزيز لإمكانيات النمو[1] ».

وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان الألمان سوف ينخفض من 81,3 مليون نسمة خلال عام 2013 إلى 70,8 مليون نسمة خلال عام 2016 ، كما يتوقع أن يرتفع عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم 65 عامًا مقارنة بمن تتراوح أعمارهم بين 15- 65 عامًا من 32% إلى 59% في المقابل من المتوقع ارتفاع عدد سكان المملكة المتحدة من 64,1 مليون نسمة إلى 80,1 مليون، مما يهدد تنافسية الاقتصاد الألماني في القارة الأوروبية، ومن ثم تزداد الحاجة لقبول وتوطين اللاجئين السياسيين السوريين وغيرهم.[2]

وتشهد ألمانيا موجة تطوع وتبرّع لمساعدة اللاجئين، بالتوازي مع تظاهرات منددة بتدفق اللاجئين، واعتداءات يتعرض لها الأخيرين، على أيدي مَن يوصفون بالنازيين الجدد. وقد أعرب سياسيون ألمان عن قلق متزايد من الأعداد القياسية للوافدين، محذرين من أن استمرار تدفق هؤلاء بهذه الوتيرة المتصاعدة سيؤدي الى مشاكل سياسية ولوجستية على حد سواء.

في المقابل يرى المؤيدون لاستقبال اللاجئين أنهم لا يشكلون مخاطر كبيرة على التركيبة السكانية في أوروبا أو هوية المجتمعات الأوروبية، لأن نسبة المهاجرين لا تتجاوز 11% من إجمالي سكان القارة الأوروبية.

أما **فرنسا** فكان موقفها متباينا من تدفق اللاجئين، **فعلى غرار شقيقاتها الأوروبيات، تعارض خطابها الرسمي الذي أكده رئيسها الاشتراكي فرانسوا هولاند ورئيس حكومته مانويل فالس وفريقه الحكومي الذين فحتوا الأبواب في وجه المهاجرين، وبقية رؤساء البلديات والمقاطعات الذين رفض بعضهم استقبال الضيوف أو رد المسلمين منهم على أعقابهم بحجة أنهم "إرهابيون محتملون** ". **إذ** كانت الخطابات في البداية توحي برفض اللاجئين وعدم الترحيب بهم في فرنسا، حيث أعلن الرئيس الفرنسي السابق، وزعيم حزب الجمهوريين اليميني، نيكولا ساركوزي، أنه يؤيد إنشاء "مراكز احتجاز" للاجئين في شمال أفريقيا

[1] – مأساة اللجوء في الحسابات الأوروبية الباردة، جريدة الأخبار السورية، العدد 2685 الاثنين 7 سبتمبر2015على الرابط :
http://www.al-akhbar.com/node/241561

[2] -Robert Peston, Why Germany needs migrants more than UK,
http://www.bbc.com/news/business-34172729

وصربيا وبلغاريا، على أن يُنظر في هذه المراكز في منح اللجوء السياسي لمهاجرين، قبل دخولهم مجال «شينغن» (مجال التنقل الحر بين 26 بلداً أوروبياً)، داعياً إلى "إعادة تأسيس" الأخير. وفي موقف مشابه، دعا آلان جوبيه، الخصم الأكبر للجمهوريين في الانتخابات الرئاسية التمهيدية (التي ستُجرى عام 2017) إلى «التمييز بين المهاجرين لأسباب اقتصادية واللاجئين»، قائلاً إن «هناك رجالاً ونساءً يصلون (إلى أوروبا) من دول لا يتعرضون للاضطهاد فيها، (وهم بالتالي) ليسوا مؤهلين للحصول على حق اللجوء». وأضاف جوبيه إن «على فرنسا تحمّل حصتها من البؤس، ولكن ليس البؤس كله، وإلا ستكون هناك مخاطر زلازل سياسية واقتصادية حقيقية » .

ويبدو المزاج الشعبي الأوروبي غير بعيد عن موقف الحكومات والساسة، حيث أظهر استطلاع للرأي في فرنسا أن أكثر من نصف الفرنسيين (56%) يرفضون استقبال المهاجرين في بلادهم. وفي مقابل ذلك، تظاهر الآلاف في باريس " رفضاً لسياسات الهجرة القمعية التي تؤدي الى موت الآلاف، وتأييداً لاستقبال اللاجئين". مما جعل الفرنسيون يغيروا رأيهم، وخرجت الأحزاب السياسية عن صمتها، وأظهر استطلاع ثاني للرأي، قامت به قنوات تلفزيونية ، أن أكثر من 56% من الفرنسيين مع استقبال اللاجئين، بعدما لم تتجاوز النسبة قبل ذلك بأسبوعين 46%. وكان وزير الخارجية لوران فابيوس دعا المجر إلى إزالة الأسلاك الشائكة التي أقامتها على حدودها مع صربيا. وأعلن الرئيس فرانسوا هولاند استعداد البلاد لاستقبال اللاجئين في إطار نظام الكوتا الأوروبية.[1]

في المقابل كشفت مجموعة من دول أوروبا الوسطى والشرقية بوضوح عن مواقفها الرافضة للاجئين، إذ توافقت مجموعة "فيسغراد"، وهي تجمع إقليمي يضم –إلى جانب المجر– كلا من التشيك وسلوفاكيا وبولندا ،كان قادتها قد عقدوا يوم 4 سبتمبر2015 قمة في براغ توافقوا في ختامها على رفض مبدأ إلزامية حصص اللاجئين التي تسعى ألمانيا وفرنسا إلى إقرارها ضمن الاتحاد الأوروبي وفرضها على أعضائه الـ28. وإضافة إلى دول فيسغراد الأربع، فإن رومانيا أيضا أبدت رفضها للحصص المقررة من اللاجئين، حتى إن الدانمارك التي يجتازها اللاجئون الراغبون في التوجه إلى السويد أعلنت رفضها المشاركة في نظام الحصص كما يرغب الاتحاد الأوروبي[1]. غير أن هذا الأخير يسعى للتوصل لاتفاق نهائي بين الدول الأعضاء لتوزيع اللاجئين للمشاركة في تحمل الأعباء، مع ملاحظة أن الأعداد التي يتم التخطط لاستقبالها تزداد مع زيادة

---

[1]– اللاجئون وأوروبا.. أزمة القوانين وجبهة الرفض" الخلافات إلى السطح " ، الجزيرة نت ، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fnewscoverage%2F2015

[2]– المرجع نفسه.

تدفق اللاجئين، فقد ارتفع العدد من 40 ألف لاجئ خلال ماي 2015 إلى 120 ألف خلال سبتمبر من نفس السنة، لكن الحديث يدور حاليا حول خطط لزيادة العدد إلى 160 ألف .ويعرض الرسم التالي توزيع الحصص بين الدول الأعضاء[2].

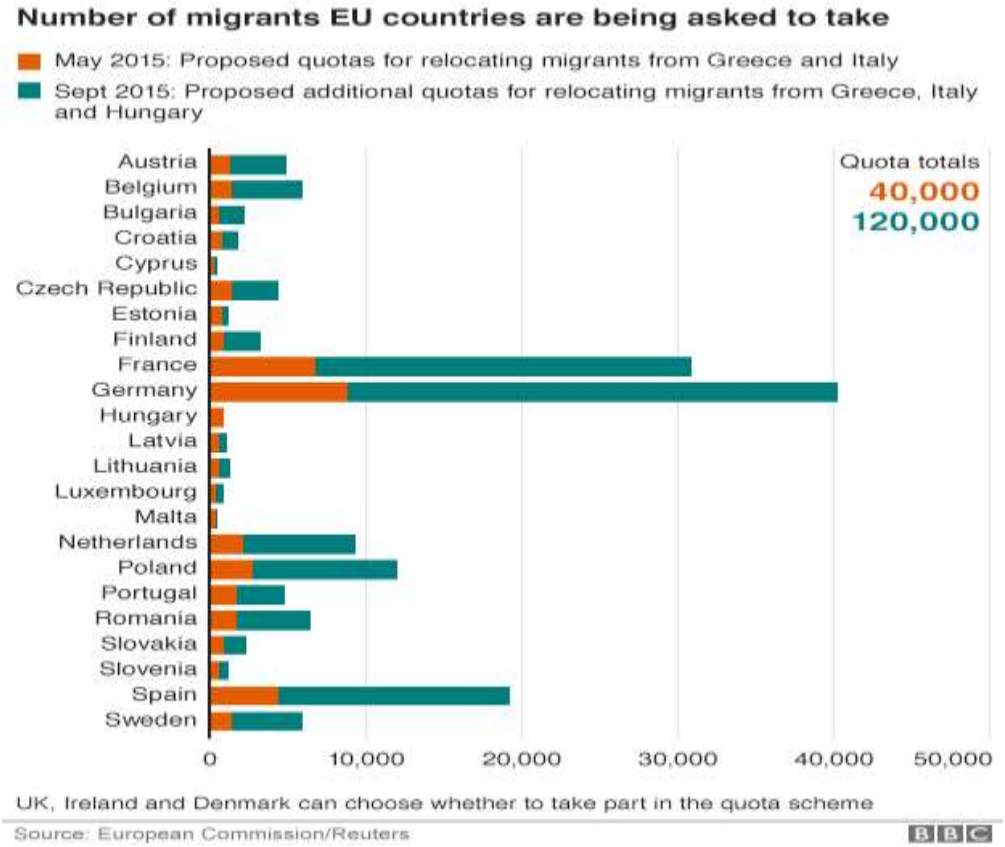

وهناك بعض الملاحظات يمكن الاشارة إليها في هذا الصدد :

- تؤدي زيادة معدل تدفق اللاجئين إلى أوروبا إلى زيادة الحصص المخطط لاستيعابها بكل دولة، فقد كان عدد اللاجئين حتى ماي 2015 لا يتجاوز 287,6 ألف لاجي، وكان من المخطط استيعاب 40 ألف لاجئ فقط، لكن عدد اللاجئين ارتفع إلى 441,2 ألف حتى سبتمبر 2015، لذا تمت زيادة مجموع الحصص إلى 120 ألف لاجئ، ثم إلى 160 ألف في الوقت الذي يتم الحديث فيه عن صول نحو 630 ألف لاجئ إلى أوروبا" وفق الأرقام التي رصدتها فرونتكس" .

[3] - BBC, Migrant crisis: EU's Juncker announces refugee quota plan,

http://www.bbc.com/news/world-europe-34193568

- تستوعب ألمانيا النسبة الكبر من اللاجئين وفق خطة الاستقبال المقترحة بواقع41 ألف لاجئ . ويعود ذلك لإعلان المستشارة الألمانية استعدادها لاستقبال أي لاجئ يستطيع الوصول إليها، في ظل توقعات من حكومتها بأن يصل عدد اللاجئين إليها بنهاية عام 2015 الجاري إلى أكثر من 800ألف لاجئ[1]. وقد واجهت ميركل حملات دعايات مضادة من التيارات والحركات المعادية للاجئين بسبب رفضها وضع حد أقصى للعدد الذي يمكن استيعابه، كما شاركت بعض وسائل الإعلام في هذه الحملة متهمة إياها بتعريض هوية المجتمع الألماني للخطر "الإسلامي".
- وفق الخطة الجديدة المقترحة، تمت زيادة أعداد اللاجئين الذين سيتم استقبالهم إلى 120 ألف لاجئ رغم أن بعض الدول الأوروبية لم توافق بعد على استيعاب حصتها بموجب الخطة الأولى التي تقضي باستيعاب 40 ألف فقط، حيث لم يتجاوز العدد الإجمالي الذي تمت الموافقة عليه فعلا 32 ألف لاجئ .وفي سبيل تجاوز هذه العقبة هدد الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على الدول التي ترفض استقبال اللاجئين .وتم تحديد حصة كل دولة حسب الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان ومعدل البطالة وعدد اللاجئين الذين تم استقبالهم بالفعل[14] .

هذا ويمكن القول أن تذبذب المواقف الأوروبية في التعامل مع أزمة اللاجئين أحد أهم الأسباب التي قد تؤثر على منطقة الشجن في المستقبل؛ وكانت أبرز مؤشرات تذبذب المواقف الأوروبية هي الخطوات الأحادية التي اتخذتها كل دولة في سبيل مواجهة الأزمة ففي حين أعادت ألمانيا العمل باتفاقية دبلن 3 والتي كانت قد أوقفت العمل بها لإتاحة وصول اللاجئين إلى أراضي ألمانيا، أنهت المجر بناء جدار عازل على حدودها مع كرواتيا بعد جدار مماثل شيدته بلغاريا. من جهة أخرى وقامت كل من النمسا وألمانيا والمجر وسلوفينيا والسويد بخطوات أحادية لإعادة فرض الرقابة على الحدود، وهو الأمر الذي قوبل بفزع من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي إذ يعني هذا الإجراء **انهيار منطقة الشنغن** بالكامل. من جانبها اعترضت دول التشيك والمجر وسلوفاكيا وبولندا ولاتفيا ورومانيا على نسب توزيع حصص اللاجئين على دول الاتحاد، حيث سجلت المجر أكبر عدد من طلبات اللجوء من بين دول الاتحاد الأوروبي، بعد ألمانيا[15] .

ثالثا : ظروف وأضاع اللاجئين السوريين في أوروبا

---

[1] – لمحة سريعة عن مواقف دول أوروبةة من أزمة اللاجئين، س ي إن إن، على الرابط :

http://arabic.cnn.com/world/2015/09/06/migrant-crisis-country -country-

[14]- BBC, Migrant crisis: EU's Juncker announces refugee quota plan, **Op.cit**.

[15] - سيناريوهات متشابكة: تأثيرات أزمة اللاجئين والهجرة على منطقة الـ"شنجن"، محمود المنياوي، على الرابط :

http://www.fekr-online.com/article/%D8%B3%D9%8A

❖ معاناة اللاجئين السوريين في أوروبا

عندما يحاول اللاجئ من سوريا أن يباشر لجوؤه الثاني هربا من الاضطهاد أو شقاء الحال في بلدان اللجوء الأول، يصطدم بأسوار قانونية وأمنية شيدتها الدول الأوروبية حول حدودها لمنع الهاربين من المذابح من الوصول إليها. تبقى الهجرة غير الشرعية الملاذ الأخير، وإن كان «غير الآمن» بالنسبة إلى السوريين الهاربين من الموت في بلادهم، و«الذل» في بلد اللجوء، رغم كل الأخطار التي يتعرضون لها خلال الرحلة البحرية. وبعدما كانت تعدّ كل من بلغاريا وإيطاليا بلدي العبور الأساسيين باتجاه الدول الأوروبية، اتخذت الأولى قرارا بإغلاق حدودها بسياج شائك مع تركيا أمام اللاجئين السوريين قاطعة طريق الهجرة أمامهم، بعدما وصل عدد الهاربين إليها عام 2013، إلى أكثر من 16 ألف شخص[16] .

وإضافة إلى تركيا التي ينتقل اللاجئون منها إلى بلغاريا، تعدّ مصر ومن بعدها ليبيا من أكثر الدول التي تشهد هجرة غير شرعية للسوريين باتجاه إيطاليا، ومنها إلى بلدان أوروبية أخرى، وعندما يصلون إلى السواحل الليبية يتكدسون في مراكب لا تتوفر فيها شروط السلامة للمغامرة برحلة محفوفة بالمخاطر عبر البحر المتوسط باتجاه لامبيدوزا قبالة صقلية، أو مالطا «مقتلة» السوريّين، وهكذا ترد الأخبار بين حين وآخر عن غرق قارب في المتوسط كان يحمل المئات من اللاجئين من سوريا دفعوا مدخراتهم لبزنس تهريب مزدهر بغرض أن يصلوا إلى أوروبا. أما من ينجحون في الوصول فيتواتر أن يُحجزوا في معسكرات تشبه السجون لمدد قد تطول شهورا، ودون ضمان أن يتم الاعتراف بهم في النهاية كلاجئين[17] .

❖ مظاهر معناة اللاجئين السوريين في أوروبا

- قصة الطفل إيلان وشاحنة الموت

استيقظ العالم منذ أيام على الواقع الذي تعيشه بعض البلدان في الشرق الأوسط منذ حوالي خمس سنوات. وعبرت الصورة الأليمة للطفل إيلان، وقد لفظته أمواج البحر على أحد الشواطئ التركية حيث انطفأت أعوامه القليلة، عن المصير المأساوي لملايين اللّاجئين الذين وجدوا في مياه البحر وسيلة للهروب إلى برّ آمنٍ، بعيدٍ عن العنف الوحشي الذي ولّدته الحرب في سوريا. هذه هي أزمة الحضارة والإنسانية[18] .

---

[16] - اللاجئ السوري ما بين الفرار من الموت والسقوط على مراكب الموت"، تقرير مشترك بين المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء، والفيدرالية السورية لحقوق الانسان، دمشق27\9\2014، على الرابط : file:///C:/Users/HP/Desktop/-

17 – المرجع نفسه.

[18] - أزمة اللاجئين السوريين: ما نشاهده بكل رعب ضمن نشرات الأخبار المسائية هو ما يشهده الشرق الأوسط يومياً على أرضه منذ سنوات، فريد بلحاج، مرجع سابق.

فالطفل غرق ووالدته وأخوه في البحر بعد انقلاب قارب كانوا مع آخرين يسعون الوصول به إلى اليونان، **لكن، سيحكي التاريخ قصة هذا الصبي السوري الذي عاد إلى تراب وطنه، فيما الجميع يغادر بحثا عن مأوى، وطلباً للجوء، وسعياً وراء فرصة للعيش، بعيداً عن إرهاب السلطة وعصابات الجهل.هذا وكانت عائلة عبدالله شنو أب الطفل إيلان قد نزحت مرات عدة داخل سوريا، وإلى تركيا هربا من أعمال العنف قبل أن تقرر الهجرة الى أوروبا .لكن البحر رفض ان يكملوا المسيرة، فبتلعهم ورماهم جثثاً عند رمال شاطئ بودروم جنوب غرب تركيا في مشهد أبكى العالم بأسره**[19] .

وتعليقاً على صورة الطفل "إيلان، توالت ردود الأفعال الدولية متهمة أوروبا بالمشاركة في المجازر التي يتعرض السوريون ،وذلك بتضيقها على هؤلاء المضطهدين ، وهذا ما عبر عنه الرئيس رجب طيب أردوغان الذي انتقد أوروبا بشدة متهما أياها بتحويل البحر المتوسط إلى مقبرة للمهاجرين، كما وصفها بالشريك في الجريمة، من جهة أخرى جعلت صورة الطفل إيلان **وزيرة خارجية السويد "مارغوت فالستروم" تذرف الدموع من عينيها اثناء برنامج حواري تلفزيوني، وذلك لدى مشاهدتها صورة جثة ايلان السوري ممددة على الشاطئ. وكانت الوزيرة ترد على اسئلة كرست لمأساة اللاجئين. حيث قالت الوزيرة، وهي تمسح دموع التأثر« اعتقد ان هذه الصورة احدثت فينا وقعا، لأنها جسدت المأساة في وجه واسم وحكاية .لم يعد الامر مراكب مملوءة باللاجئين، بل رعب». وأضافت« لقد فرضت على الاقل علينا ان نتحرك لأجله ولأجل الآخرين جميعا .واكدت فالستروم أنها ستكافح من اجل ان تقوم دول اوروبية اخرى بجهد مماثل لجهد السويد في استقبال اللاجئين– لا يمكننا تحمل كامل المسؤولية بمفردنا**[20]».

وأما قصة "شاحنة الموت" أو "شاحنة العار" كما يحلو للنمساويين تسميتها فكانت براد دجاج (تحمل شعار شركة دواجن سلوفاكية) تكدست فيها 71 جثة (59 رجلا وثماني نساء وأربعة أطفال) ووجدتها الشرطة النمساوية على جانب طريق عام شرقي البلاد قرب العاصمة فيانا يوم 27 أوت 2015 وبها وثائق سفر سورية بين الجثامين. وكان سائق الشاحنة أكد **أمام محكمة في بلغاريا أنه كان يجهل أنه ينقل مهاجرين، في حين سلمت النيابة النمساوية نتائج تشريح جثث الضحايا، وقالت الشرطة إن هناك سوريين وعراقيين وأفغان، لكنها لم تحدد هوية أي منهم بعد.**

19 – الطفل إيلان عاد إلى تراب الوطن بعد مشقة، جريدة القبس، العدد 15181، السبت 5سبتمبر2015، ، ص 24.

20 – المرجع نفسه.

وبِغَض النظر عن الأسئلة المطروحة عن كيفية موت هؤلاء اللاجئين –ومنهم سوريون– هل قتلوا اختناقا وهم في طريقهم لألمانيا؟ أم أنهم قتلوا بشكل ممنهج وسرقت أعضاؤهم؟ وغيرها من الأسئلة التي لا معنى من الاجابة عنها، فقد دفع هذا الحادث الأوروبيين للتحرك الجدي لمعالجة أزمة اللاجئين، خاصة وأنه بعد يومين عثرت الشرطة النمساوية على شاحنة ثانية في بلدة صغيرة قرب الحدود مع ألمانيا، تقل 26 لاجئا أغلبهم من سوريا ، لكنهم هذه المرة كانوا محظوظين وأدركوا أحياء[21] .

وشكلت صورة جثة الطفل السوري " إيلان شنو" (ثلاث سنوات) ممددا على وجهه بسواحل تركيا و"شاحنة الموت" أو "العار" كما يسميها النمساويون، نقطة التحول الحقيقي والمفصلي في الموقف الأوروبي .ودخل الشارع الأوروبي على الخط، وبخلاف اتجاه اليمين المتطرف، خرجت مظاهرات بالعاصمة النمساوية فيينا يوم 23 أوت الماضي، تطالب بفتح الحدود وإنقاذ الضحايا. ورفع المتظاهرون شعارات عديدة منها "لا وجود لإنسان غير شرعي، لن نقبل بالجريمة بعد اليوم ولن نصمت، أوقفوا المجزرة".

فهذه هي أوروبا التي تتشدق بالديموقراطية وحقوق الانسان، كشفت عن نواياها السيئة اتجاه اللاجئين السوريين، تجلى ذلك في المعاملة اللاإنسانية التي قامت بها بعض دولها تجاه هؤلاء الهاربين من الاضطهاد والباحثين عن ملاذ أمن، في صورة المجر التي أخرجت خلافات دول الاتحاد الأوروبي من قمقمها بتعاملها العنيف مع اللاجئين إلى أراضيها وصولا إلى تشريع اعتقالهم، رفض تشاطره مجموعة " فيسغراد" (المجر مع بولندا والتشيك وسلوفاكيا) لمبدأ اقتسام الأعباء عبر توزيع إلزامي "للحصص". وهي إشارة ضمنية لعشرات آلاف طالبي اللجوء. **وجاء ذلك على لسان رئيس الوزراء المجري فيكتور أوروبان حين قال : " إن من يصلون عبر حدود جنوب شرق أوروبا هم مهاجرون تجذبهم فكرة الحياة في ألمانيا وليسوا لاجئين"، وأضاف: " إذا أرادوا أن يكملوا من المجر فالأمر ليس لأنهم في خطر بل لأنهم يريدون شيئاً آخر"، وتابع: إن هدف المهاجرين هو ألمانيا والحياة الألمانية وليس السلامة الجسدية، معتبرا أنه "من دون وجود ضوابط سيشكل اللاجئون عبئاً مالياً غير محتمل على الدول الأوروبية وأن هذا سيؤثر في دول الرخاء المسيحية في القارة"**[22] .

- **التعديلات التشريعية**

---

[21] - اللاجئون وأوروبا.. أزمة القوانين وجبهة الرفض" الخلافات إلى السطح " ، الجزيرة نت، مرجع سابق.

[22] - سلوفاكيا اعتبرت الفوضى التي أوجدها الغرب في الشرق الأوسط سبب أزمة اللاجئين...ألمانيا تعلن عن 3 مليارات يورو إضافية لأزمة اللاجئين.. وفرنسا تحمِّل الإرهاب المسؤولية عنهم، جريدة الوطن يومية سورية مستقلة، على الرابط : http://alwatan.sy/archives/19080

يبدو أن التشريعات الأوروبية لم تكن مرنة بالحد الكافي للتعامل مع أزمة للاجئين السوريين ، لذا كان من الضروري مراجعة تلك التشريعات للحد من تدفقات اللاجئين إليها .ومن الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد:

إعادة النظر في اتفاق دبلن، والذي بمقتضاه، يتقدم اللاجئ بطلب اللجوء في أول دولة أوروبية تطؤها قدماه، لكن الممارسة الأوروبية خلال أزمة اللاجئين الراهنة أثبتت أنه لا يمكن التمسك بالاتفاق إلى البد ومن ثم أصبحت هناك ضرورة لإعادة النظر فيه .وقد شكل هذا الاتفاق إحدى نقاط الاختلاف بين الدول الأوروبية، فالدول المطلة على الشواطئ أو التي تعتبر أول محطة أوروبية في طريق اللاجئين كانت تدعو من قبل لمراجعة هذا الاتفاق لضمان عدم تحملها العباء الخاصة بالتعامل مع اللاجئين سواء التسجيل أو أخذ البصمات أو الإيواء لحين البت في طلبات اللجوء أو حتى نفقات عمليات الترحيل لمن يتم رفض طلباتهم .في المقابل كانت دول أخرى كألمانيا وفرنسا وهي دول بعيدة عن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي تتمسك بالاتفاق، لعدم إعطاء الفرصة لدول كاليونان أو إيطاليا للتنصل من التزاماتها بموجب الاتفاق[23] . ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الاتفاقية لم يتم تعديلها رسميا وإنما من خلال الممارسات على أرض الواقع.

تعديل قانون اللجوء والهجرة الألماني: رغم إعلان السلطات الألمانية ترحيبها بجميع اللاجئين السوريين الذين يصلون إلى أراضيها، لجأت الحكومة الألمانية لتعديل القواعد المنظمة للجوء والهجرة للحد من تدفقات الهجرة واللجوء إليها، من خلال التطبيق الصارم لقواعد وشروط اللجوء والتشدد فيها، وتسريع البت في طلبات اللجوء والترحل الفوري لذوي الطلبات المرفوضة، واعتماد تصنيف جديد للدول الآمنة

ليكون صعبًا على مواطنيها التقدم بطلبات اللجوء في ألمانيا، وتقديم المساعدات العينية على المالية في مراكز الاستقبال، على أن يحتفظ اللاجئ بمعونة مالية مسبقة لمدة شهر واحد فقط[24] .

تعديل التشريعات الدنماركية :أدركت بعض الدول أن حوافز اللجوء إليها سبب لتدفق المزيد من المهاجرين، فشرعت في تقليل المزايا التي يحصل عليها اللاجئون لدفعهم للإحجام عن الهجرة إليها .وفي هذا الإطار شددت الدنمارك شروط منح الجنسية، ليكون على الراغب في ذلك إتقان اللغة الدنماركية، وأن يكون مكتفيا ماليا لمدة 4 سنوات وستة أشهر خلال آخر خمس سنوات من إقامته، بعد أن كانت تلك

[23] - للمزيد راجع : الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة :الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدّات، محمد مطلوع، **المستقبل العربي**، العدد 431 ، جانفي 2015 ص ص 23- 40.

[24] - أزمة اللاجئين إلى أوربا- قراءة من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي، أحمد شوقي، منتدى العلاقات العربية والدولية، **الدوحة، 8/ 12/ 2015**، ص**21**.

المدة لا تتجاوز العامين و 6 أشهر، على أن يخضع المتقدمون لاختبار يتعلق بالشؤون العامة والإجابة بشكل صحيح على 80% من الأسئلة، بعد أن كانت النسبة 73% ، كما قامت الدنمارك بتخفيض المزايا التي تمنحها لطالبي اللجوء للحد من عدد اللاجئين الذين يرغبون بالقدوم إليها.

تعتبر هذه نماذج للتعديلات التشريعية التي تبنتها دول الاتحاد الأوروبي للتعاطي مع أزمة اللاجئين السياسيين والمهاجرين غير الشرعيين، لكن دولا أخرى سارت على نفس النهج.

- إساءات على حدود أوربا

وَضَعَت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و الواقعة على حدود أوروبا مجموعة من الإجراءات سعياً لتقليل أعداد العابرين لحدودها على نحو غير نظامي بما فيهم اللاجئين . وتتراوح هذه الإجراءات بين الرسمية مثل إقامة الأسوار ونشر قوات شرطة إضافية على امتداد الحدود وغير الرسمية مثل استخدام العنف وإجبار الوافدين على الانتقال للبلدان المجاورة .وبالرغم من كثرة البراهين المؤكدة لوقوع تلك الإساءات في مناطق متنوعة على مدار الثلاث سنوات الماضية على الأقل، لم تتخذ المفوضية الأوروبية سوى خطوات زهيدة لمساءلة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .ومع دعوات مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين وجماعات حقوق الإنسان ومفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا نيلز موزينيكس، ما زالت هذه الممارسات مستمرة دون هوادة انتهاكاً للقانون الدولي والأوروبي.

تتضمن عمليات الصد والطرد الإعادة غير النظامية للاجئين أو المهاجرين للبلدان المجاورة لحدود الدولة التي يسعون لدخولها دون إجراء أي شكل من أشكال الفحص الفردي أو رفض طالبي الحماية الدولية من على الحدود. ولا يتوقف الأمر عند احتمالية التسبب في الترحيل القسري المباشر أو غير المباشر بل تنتهك عمليات الصد والطرد هذه أيضاً حظر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعمليات الترحيل الجماعية لغير المواطنين .وبشكل ثابت، تشير القصص التي رواها اللاجئون والمهاجرون منذ أكتوبر 2012 إلى أنَّ قوارب تحمل ضباطاً يونانيين كانت تعترض قواربهم وتوقفها في أثناء رحلتهم من تركيا إلى اليونان ثم تأمرهم بالعودة على القوارب ذاتها إلى المياه الإقليمية التركية .وذكر بعضهم تعرضهم للضرب والسرقة على يد رجال ملثمين أثناء عمليات الاعتراض تلك في حين أجبر آخرون على مغادرة الأراضي اليونانية بعد نجاحهم في الوصول إليها وأعيدوا قسراً إلى المياه الإقليمية التركية وتركوا فيها .وتواترت روايات عن إعادة الشرطة اليونانية للوافدين للحدود اليونانية البرية قسراً إلى تركيا عبر نهر إفروس بعد عبروهم النهر سابقاً في قوارب صغيرة .وفي 2014 ، أفاد مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في اليونان بتوثيقه مزاعم ذات مصداقية بوقوع نحو 152 عملية صد وطرد في عامي 2013 و . 2014 وفي الفترة نفسها، قدمت

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين تسع شكاوى خطية إلى السلطات اليونانية بهذا الصدد ولم تتلق إجابة واحدة غير إنكار هذه المزاعم والادعاءات .وتوقفت التقارير حول عمليات الصد والطرد في البحر لعدة أشهر في 2015 ولكنها عادت مجدداً منذ أواخر شهر جويلية في حين استمرت التقارير المقدمة ضد مثل هذه العمليات على الحدود البرية طوال عام 2015 [25]

وفي بلغاريا في أعقاب ارتفاع عدد العابرين للحدود في سبتمبر وأكتوبر2013 وُثقَت عمليات صد وطرد على يد السلطات البلغارية على حدودها مع تركيا .وادعى بعض من أعيدوا قسراً إلى تركيا تعرضهم للضرب وسرقة أموالهم وهواتفهم النقالة .ومع انتقال اللاجئين قدماً من اليونان إلى بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، وَثقَت جماعات حقوق الإنسان أيضاً عمليات صد وطرد من مقدونيا(جمهورية يوغوسلافيا السابقة)إلى اليونان ومن صربيا إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة .وفي جويلية وكذلك في أوت 2015، أغلقت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مؤقتاً حدودها مع اليونان .وفي أوت 2015، ارتفع عدد الوافدين للحدود لما يُناهز ثلاثة آلاف فرد وحاولت السلطات تشتيتهم بإطلاق قنابل صوت والغاز المسيل للدموع بكميات عليهم وكان من بينهم العديد من الأطفال الصغار ما أدى إلى إصابة كثيرٍ منهم .وصُوِّرت الشرطة والجيش أيضاً وهم ينقضون بنعف على اللاجئين بالهراوات .وفي سبتمبر 2015، تكررت مشاهد مماثلة حين اشتبكت الشرطة الهنغارية مع اللاجئين والمهاجرين بعد أن أغلقت المجر حدودها مع صربيا[26] .

رابعاً : تقيم الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين

يبدو المعاناة هي قدر اللاجئين السورين المحتوم، فآمال هؤلاء المضطهدين والفارين من حرب لم تبقي لا على أخضر ولا على يابس، والبحثين عن ملاذ أمن في أوروبا قد تبخرت باصطدامهم بواقع أليم لم يكون يتوقعوه بل لم يضعوه مسبقا في حسبانهم، تجلى في صد أوروبا الباب في وجوههم، وذلك من خلال المعاملات اللاإنسانية التي قامت بها بعض الدول الأوروبية اتجاههم في صورة المجر .

وعليه فإن أوروبا التي تتغنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، لم تقم بواجبها اتجاه اللاجئين السوريين، بل إنها تقاعست وقصرت في تطبيق القانون الدولي والذي ساهمت في وضعه بنفسها، ومن ثمة أعطت صورة غير لائقة عن تلك القيم التي تتشدق بها . وهذا باعتراف الأوربيين أنفسهم إذ جاء على لسان رئيسة لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، "إيلينا فالنسيانو"، في تصريح للجزيرة نت قائلة " لقد كانت استجابة

[25] - إساءات على حدود أوروبا– وجهة الوصول إلى أوروبا، دنكان برين، نشرة الهجرة القسرية51، جانفي ، 2016، ص 21.

[26] - المرجع نفسه، ص 22.

أوروبا للأزمة مشينة، لقد فشلنا تماما في دعم من هم في أمس الحاجة لحمايتنا. فبدل أن نجد الطرق القانونية الآمنة لوصول اللاجئين إلى البلد الذي اختاروا اللجوء إليه نتركهم فريسة للمجرمين والمهربين". وتضيف "هذه هي أكبر أزمة إنسانية نواجهها في أوروبا منذ خمسين عاما، ولدينا القدرة على التعامل معها ولكن ذلك بحاجة إلى إرادة سياسية ولا يمكن تضييع أي يوم، علينا أن نعمل معاً"[27].

إذن فالاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السورين كانت مشينة على حد قول رئيسة لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، "إيلينا فالنسيانو" ، وهذا ما يجعلنا نتساءل : لماذا تعارض أوروبا استقبال اللاجئين؟

فإجابة على هذا السؤال تدفعنا للبحث عن الأسباب الحقيقية تقف وراء رفض أوربا للاجئين السوريين، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[28] :

صحيح أن الاتحاد الأوروبي يبدو مستقراً لا حروب فيه، وفيه احترام للإنسان وحرية التعبير قد لا تتحقق في سورية ولا غيرها من الدول العربية على الأقل في القرن الحالي، وقد تكون فيه فرص عمل أو حتى مساعدة سخية لمن تقبل أوراق اعتماده كلاجئ.

- المشكلة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي

يعاني الاتحاد الأوروبي من مشكلات مالية واقتصادية، منها عدم استقرار منطقة اليورو (عملة الاتحاد الأوروبي)، ومواجهة بعض الدول الأعضاء مشكلات اقتصادية جمة مثل اليونان والبرتغال وأيرلندا وإسبانيا وإيطاليا، في حين تتحمل ألمانيا العبء الأكبر في مساندة الاتحاد وعملته اليورو، إلى جانب العبء الاقتصادي الذي جلبه ضم بعض دول أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى تصاعد المنافسة الاقتصادية مع اليابان والصين والولايات المتحدة، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة إلى 11.5% في دول الاتحاد.

- **تصاعد دور اليمين في أوروبا**

يكفي في انتخابات البرلمان الأوروبي الماضية أن تسعة أحزاب يمينية متطرفة فازت بـ214 مقعداً من 751، بالإضافة إلى تزايد شعبية هذه الأحزاب في الدول التي تنشط فيها مثل ألمانيا وفرنسا واليونان، ويكفي أن اليمين المتطرف يحكم في الدنمارك، كما أسفرت الانتخابات البرلمانية في النمسا التي جرت في جوان الماضي عن فوز حزب الحرية اليميني المتشدد بنسبة 27%، مقابل تراجع حزب الشعب المحافظ والحزب الاشتراكي الديمقراطي بسبب تشديد اليمين في ملف اللاجئين في النمسا.

27 – اللاجئون وأوروبا.. أزمة القوانين وجبهة الرفض" انقسام أوروبي حول حصص اللاجئين " ، الجزيرة نت، مرجع سابق.

28 – الأسباب الحقيقية وراء رفض أوروبا لأزمة اللاجئين السوريين، سمير حسن، على الرابط : file:///C:/Users/HP/Desktop

ومعروف أن هذا اليمين بصفة عامة من أشد الرافضين لاستقبال اللاجئين في أوروبا وخاصة المسلمين منهم؛ ولذلك يتعرض أتباعه للاجئين كما حدث في ألمانيا مؤخراً مع تصاعد أزمة اللاجئين على الحدود المقدونية، ثم على الحدود المجرية عندما هاجم أعضاء اليمين المتطرف مراكز اللاجئين وأحرقوا المساجد في بعض المدن الألمانية.

ولا عجب أن يكون موقف المجر صادماً، ورئيس وزرائها فيكتور أوربان ينتمي إلى اليمين ويعارض بوضوح داخل أروقة الاتحاد الأوروبي أي مشاريع لحل مشكلات الهجرة، حيث قال أثناء مناقشة اقتراح في هذا الصدد في التاسع من جوان الماضي: على المجر والاتحاد الأوروبي إيجاد العوامل المناسبة للتصدي لقضية الهجرة الاقتصادية، أنا مقتنع بأن الاقتراح الموجود على طاولة المفوضية الأوروبية، بلغة بسيطة، سخيف ومجنون.

- **سلوفاكيا والمجر يوضحان السبب الحقيقي**

فسرت تصريحات مسؤولَيْن أوروبيَّيْن حقيقة رفض الاتحاد الأوروبي لاستقبال اللاجئين السوريين، فقد قال المتحدث باسم وزارة الداخلية السلوفاكية إيفان نيتك في 19 أوت 2015: لا نريد مساجد في سلوفاكيا، نحن سنقبل اللاجئين المسيحيين. وفي اليوم التالي، أكد ذلك بطريقة دبلوماسية في تصريحات نقلتها معظم وسائل الإعلام العالمية: إن سلوفاكيا فيها أقلية قليلة جداً من المسلمين، ونخشى ألا يكون لدينا العدد الكافي من المساجد للاجئين المسلمين سيجعل حياتهم صعبة في سلوفاكيا، إن سلوفاكيا دولة مسيحية يمكنها مساعدة اللاجئين المسيحيين فقط لذلك سنقبل عدداً منهم.

وقال رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان يوم الثالث من سبتمبر: إن تدفق اللاجئين على أوروبا يهدد بتقويض الجذور المسيحية، وأضاف في مقال بصحيفة "فرانكفورتر ألجماينه تسايتونج" الألمانية: إن العديد من الشعوب الأوروبية تختلف في الرأي مع معظم الحكومات بشأن أزمة اللاجئين. وأضاف أوربان: أعتقد أن لدينا الحق في أن نقرر أننا لا نريد عدداً كبيراً من المسلمين في بلادنا، مضيفاً: نحن لا نحب النتائج المترتبة على ذلك، وأن التجارب التاريخية التي خاضتها المجر عزلت البلاد عن الآخرين.

وإذا علمنا أن اللاجئين المسلمين الذين تدفقوا على أوروبا على مدى العقود الماضية ساهموا في زيادة أعداد المسلمين فيها؛ وبالتالي زيادة مراكزهم الإسلامية والمساجد وتغيير التركيبة السكانية الأوروبية التي تخشى من الطاعون الأبيض (انخفاض أعداد المواليد). هذا وكان قد حذر مركز بيو للأبحاث أن عدد المسلمين في أوروبا بفضل اللاجئين سيرتفع من 43 مليوناً في سنة 2010 إلى نحو 71 مليوناً في سنة 2050م.

خاتمة وتوضيحات :

إذن لقد كشفت أزمة اللاجئين السوريين بوضوح عن الحقد الدفين الذي تحمله أوروبا إتجاه الإسلام والمسلمين، فهي تدعي وتتغنى بكونها واحة الديمقراطية وروضة حقوق الإنسان، لكن الصورة المشينة التي قدمتها عن نفسها في تعاملها مع هؤلاء اللاجئين المضطهدين والباحثين عن ملاذ أمن، تؤكد على سياستها القائمة على ازدواجية المعاير في تعاملها مع اللاجئين وفي تطبيقها لقوانين اللجوء. فأوروبا تنظر لهؤلاء اللاجئين على أنهم تهديدا لأمنها، إلى درجة أنها سارعت لربط التفجيرات الأخيرة التي تعرت لها العاصمتين الأوروبيتين باريس وبروكسل بأزمة اللاجئين، وكأنها تقول للعالم : إني كنت على صواب في تعاملي مع اللاجئين السوريين وهذه هي نتائج ما كنت تلومونني فيه .

من جهة أخرى ولا بد من توضيح بعض النقاط :

- إن اللجوء معضلة قانونية وإنسانية مصطنعة ليس لها عرق أو جنس أو دين .التمييز في الحقوق والضمانات بين اللاجئين على أي أساس مدان وغير مقبول .إن قضية اللاجئين من سورية، قضية انسانية أولا وسياسية ثانيا لأنها نتيجة صراع سياسي دموي وعنفي. اللاجئون رحالة بين الدول في بحث حثيث عن منفى يحفظ لهم كرامتهم الإنسانية. فإن كانت الدول والحكومات الأوروبية تنسق فيما بينها أمنيا في مراقبة الحدود، فإن هذا التنسيق غائب عن المنظمات الأهلية والنشطاء الذي يقدمون الدعم للسوريين في بلدان اللجوء الأوروبية باستثناء ألمانيا.
- إن الدول المضيفة معنية بشكل مباشر بضرورة احترام الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، التي اعتمدتها الأمم المتحدة للمفوضين، بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية خلال مؤتمرها في جويلية1951 ، ولا سيما المادتين 31 و33 منه.ولذلك فهذه الدول مطالبة بمزيد من المجهودات لتأمين الحماية والرعاية اللازمتين للاجئين السوريين، احتراما لتعهداتها القانونية والإنسانية، إزاء المنتظم الدولي، وتفعيلا لالتزاماتها بشأن تسوية وضعية المهاجرين.
- أن مسؤولية اللاجئين السوريين تقع على الأمم المتحدة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل التدخل لحماية اللاجئين في أي دولة من دول العالم التي يلجأ إليها المهجرون من سوريا،وإن معاقبة اللاجئين بسبب دخولهم البلاد بصورة غير شرعية كما حصل في بعض الدول الأوروبية، يتعارض مع نص وروح القانون الدولي لاسيما المادة (31) من اتفاقية اللاجئين التي تنص على عدم معاقبة اللاجئ بسبب دخوله

البلاد بصورة غير شرعية، إذا كان دخوله قد جاء مباشرة من مكان يتعرض فيه للخطر والتهديد، كما هو الحال في سوريا.

- في خضم تطورات أزمة اللاجئين إلى أوروبا، تحاول بعض القوى المناوئة للمهاجرين الادعاء بأن القادمين للقارة الأوروبية هم مهاجرون اقتصاديون وليسوا لاجئين سياسيين، بمعنى أنهم يبحثون عن حياة أفضل ولم يهربوا من مناطق صراعات، ومن بينهم اللاجئون السوريون، لكن هذه الادعاءات واهية فسوريا على سبيل المثال أصبحت ساحة للصراعات بين القوى الإقليمية وبعضها من جهة، وبين القوى الدولية وبعضها من جهة ثانية، بل وبين الفواعل دون الدول من جهة ثالثة.

قائمة المصادر والمراجع :

المراجع باللغة العربية :

1) **–تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في(لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)**، ناصر الغزالي، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع حركة شباب 17 نيسان للتغيير الديمقراطي، 2012، ص ص، 29- 30.

2) **–الهجرة غير المشروعة والجريمة** عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الرياض:جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، 2008

3) **–الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:أسبابها ،تداعياتها، سبل مواجهتها**. هشام بشير، السياسة الدولية ،عدد 179 جانفي 2010 ، ص170 .

4) –**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي** . " عبد النور ناجي ، في ملتقى قسنطينة ، 2008 .

5) –الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة :الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدّات، محمد مطلوع، **المستقبل العربي**، العدد 431 ، جانفي 2015 .

6) –**إساءات على حدود أوروبا– وجهة الوصول إلى أوروبا**، دنكان برين، نشرة الهجرة القسرية51، جانفي ، 2016.

7) النازحون داخليا أية حماية ؟ : " **اللاجئون والأشخاص النازحون داخليا بين حقوق الانسان والواقع**"، باليغ تيسكلان وعدنان نسيم ، مجلة موارد، عدد 21، شتاء 2014.

8) –نضرة عامة على حقوق اللاجئين "**اللاجئون ومبدأ عدم الإعادة القصرية** "، شريف السيد علي، مجلة موارد، عدد 21، شتاء 2014.

9) **–الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات**، غالية بن زيوش، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2005 .

10)–**أزمة اللاجئين إلى أوربا– قراءة من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي**، أحمد شوقي، منتدى العلاقات العربية والدولية، **الدوحة، 8/ 12/ 2015**.

11)–**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي** . " عبد النور ناجي ، في ملتقى قسنطينة ، 2008 .

12)–الطفل إيلان عاد إلى تراب الوطن بعد مشقة، جريدة القبس، العدد 15181، السبت 5سبتمبر2015.

13)–اتفاقية **منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا عام** 1969، على الرابط : http://www.mhrye.org

14)–**أزمة اللاجئين السوريين: ما نشاهده بكل رعب ضمن نشرات الأخبار المسائية هو ما يشهده الشرق الأوسط يومياً على أرضه منذ سنوات، فريد بلحاج، ، على الرابط :**
http://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2015/09/15/op-ed-syrian-refugee-crisis

15)- **أزمة اللاجئين السوريين: ما نشاهده بكل رعب ضمن نشرات الأخبار المسائية هو ما يشهده الشرق الأوسط يومياً على أرضه منذ سنوات، فريد بلحاج، مدير إدارة الشرق الأوسط في البنك الدولي، على الرابط :**
http://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2015/09/15/op-ed-syrian-refugee-crisis

16) – الأسباب الحقيقية وراء رفض أوروبا لأزمة اللاجئين السوريين، سمير حسن، على الرابط :
file:///C:/Users/HP/Desktop/

17) –ألمانيا ونُذر "الهجرة السورية" الكبرى، روسيا اليوم، على الرابط :
http://arabic.rt.com/news/793516

18) – الجزيرة نت ، اللاجئون وأوروبا.. "أزمة القوانين وجبهة الرفض"، لاجئون أم مهاجرون؟ على الرابط
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/9/15.

19) –**اللجوء إلى أوروبا وانعدام الأمل بحل الأزمة في سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط :**
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/9/13/

20) –انظر :المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، على الرابط :
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php

21) –الدنمارك تشدد على اللاجئين شروط الحصول على جنسيتها، روسيا اليوم، على الرابط :

https://arabic.rt.com/news/796011الدنمارك– اللاجئون –الهجرة –الاتحاد الأوروبي

22) –اللاجئ السوري ما بين الفرار من الموت والسقوط على مراكب الموت"، تقرير مشترك بين المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء، والفيدرالية السورية لحقوق الانسان، دمشق27\9\2014، على الرابط : file:///C:/Users/HP/Desktop/

23) –سلوفاكيا اعتبرت الفوضى التي أوجدها الغرب في الشرق الأوسط سبب أزمة اللاجئين...ألمانيا تعلن عن 3 مليارات يورو إضافية لأزمة اللاجئين.. وفرنسا تحمِّل الإرهاب المسؤولية عنهم، **جريدة الوطن يومية سورية مستقلة، على الرابط :** http://alwatan.sy/archives/19080

24) –لمحة سريعة عن مواقف دول أوروبةة من أزمة اللاجئين، س ي إن إن، على الرابط :

http://arabic.cnn.com/world/2015/09/06/migrant-crisis-country – country-

25) –مأساة اللجوء في الحسابات الأوروبية الباردة، جريدة الأخبار السورية، العدد 2685 الاثنين 7 سبتمبر2015على الرابط :

http://www.al-akhbar.com/node/241561

26) –سيناريوهات متشابكة: تأثيرات أزمة اللاجئين والهجرة على منطقة الـ"شنجن"، محمود المنياوي، على الرابط :

http://www.fekr-online.com/article/%D8%B3%D9%8A

27) –عدد اللاجئين السوريين وتوزيعهم على دول المنطقة وأوروبا، س ي إن إن، على الخريطة. على الرابط :

http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/06/unhcr-syrian-refugees-eu

28) –على أبواب أوروبا.. اللاجئون والعبور، الجزيرة نت، على الرابط :

file:///C:/Users/HP/Desktop/%D9%87%D8%AC%

29) – 630 ألف مهاجر غير شرعي وصلوا أوروبا ..ولا حل للأزمة في الأفق، روسيا اليوم، على الرابط :

https://arabic.rt.com/news/795903 :-ألف-مهاجر-شرعي-أوروبا –

المراجع باللغة اللغة الأجنبية :

-Migrant crisis: EU's Juncker announces refugee quota plan, BBC

http://www.bbc.com/news/world-

-Why Germany needs migrants more than UK, Robert Peston,

http://www.bbc.com/news/business-34172729